إسرائيل وأوروبا... لا لقيم الغرب التقدّمية!

أنطوان شلحت

تعرّض وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي، يائير لبيد، إلى هجوم يميني، جرّاء تسبّبه بأزمة دبلوماسية مع بولندا، على خلفية اعتمادها أخيرا قانونا يفرض قيودًا على قدرة اليهود في هذه الدولة على استعادة ممتلكاتٍ استولى عليها المحتلون الألمان النازيون، واحتفظ بها الحُكام الشيوعيون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وجاء هذا الهجوم على الرغم من أنه يصعب عدم ملاحظة إجماع عام يوحّد الأحزاب الإسرائيلية كافة بشأن غاية الاستمرار في استخدام الهولوكوست أداتيًا، لتأييد ممارسات دولة الاحتلال في محيطها الإقليمي، ولدعم سياستها حيال قضية فلسطين. وفي ضوء ذلك، يمكن إدراجه أكثر بصفته محاولة لتثبيت إرث رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، بالأساس فيما يخص علاقات إسرائيل الخارجية، وتحديدًا مع أوروبا، ناهيك عن أنه يعيد تسليط الضوء على بعض أمور جوهرية ترتبط بأسس هذه الدولة وبصيرورتها الراهنة.

يمكن إثبات ما تقدّم من خلال سيل المقالات التي تناولت الأزمة الحالية مع بولندا بالعرض والتحليل والإحالة. وفي إطار ذلك كلّه، كتب بعضها أن هناك مخاطر كبرى يمكن أن تنجُم عن تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية، في مقدّمها الخطر الكامن في ما وُصف بأنه «العودة إلى الرغبة في الحصول على شرعية من جانب الغرب الليبرالي». ومما كُتب في هذا الشأن، على لسان محرّر الفصلية اليمينية، هشيلواح (الانطلاق): يبدو أن الميل الطبيعي لكثيرين من وزراء الحكومة الجديدة هو نحو التقاط صورة مع الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أكثر مما مع رئيس حكومة المجر فيكتور أوربان. كما أن هناك استعدادًا كبيرًا للشجار مع رئيس حكومة بولندا أكثر مما مع زعماء من سويسرا أو من السويد، حول تأييدهم المستمر منظماتٍ داعمة للفلسطينيين، تعزّز فعليًا الإرهاب ضد اليهود.

وبرأي هذا المُحرّر، كما كتابات يمينية أخرى أيضًا، تستند قاعدة الحكومة الحالية في إسرائيل إلى أحزاب تنتمي إلى تياري اليسار والوسط العلمانيين، وكلاهما معجب بالغرب، وغير واعيين بما فيه الكفاية للتناقض الحادّ بين قيم هذا الغرب التقدميّة وأساس وجود الدولة الصهيونية. لعلّ المُهم جدًا في هذه الأقوال ليس التصنيف السياسي لأغلبية أحزاب الحكومة الإسرائيلية، إنما الإقرار، في لحظة اعتراف نادرة، بأن أساس إقامة الدولة الصهيونية يتناقض، على نحو حادّ، مع القيم الغربية التقدميّة. وسرعان ما تلاه اعترافُ آخر بأن نتنياهو كان أول من أدرك أن إسرائيل بحاجة فقط إلى حلفاء من اليمين الأوروبي. وهنا ينبغي التذكير بما بات يعرف باسم «خطاب بودابست» الذي ألقاه نتنياهو في العاصمة المجرية في يوليو/ تموز 2017 لدى قيامه بأول زيارة لرئيس حكومة إسرائيلية إلى هذا البلد منذ أكثر من 30 عامًا، وتمّ تلخيصه في حينه من محللين كثيرين بأنه كان في منزلة محطة فارقة ترتب عليها توثيق عرى التحالف مع أحزاب اليمين القوموي في أوروبا. وبثّ نتنياهو في سياق الخطاب رسالة فحواها: على من يريد تأييد إسرائيل أن يقبلها كما هي مع الاحتلال والمستوطنات. ومن يقبل بإسرائيل فقط ضمن حدود «الخط الأخضر» مثل الاتحاد الأوروبي، فهو مجنون وغير مرغوب فيه. ونظرًا إلى أن أوروبا الليبرالية المدافعة عن حقوق الإنسان والواعظة الاخلاقية غارقة تحت ضغط موجات لاجئين من منطقة الشرق الأوسط، فإسرائيل ليست بحاجة إليها. وفي نظر نتنياهو، تم إيجاد بدائل عنها بصورة علنية في روسيا والصين والهند. وبصورة أقل علانية (في حينه) في السعودية والإمارات وقبلهما في مصر، وكل هذه الدول يجمعها قاسم مشترك واحد: احترام القوة فقط، وليس العدالة.

ولكن كي لا ندع مجالًا لأي تغرير أو انسياقٍ وراء مثل هذه الاتهامات اليمينية للحكومة الإسرائيلية الحالية، يجب أن نستدرك، ونقول إنه ما زال من الصعب العثور على تحوّلات جادّة في سياسات هذه الحكومة، تتماشى مع القيم المضادّة لتلك التي خيمت على ماهية العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية أغلب الوقت.

ما قبل مؤتمر بغداد وما بعده

عبد اللطيف السعدون

لم يعد سرّا أن فكرة عقد مؤتمر إقليمي في بغداد لم تكن في الأساس مبادرة شخصية من رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، كما قيل في البداية، إنما هي فكرة أميركية، أرادت واشنطن من خلالها تأهيل العراق للعب دور قيادي في المنطقة يخدم مصالحها، ويعمل على تجاوز حالة الاستعصاء في العلاقات بين دول المنطقة. وقد يفضي، في قابل الأيام، وعبر مؤتمرات أخرى، الى إقامة «منظومة» إقليمية، تقف حاجزا في مواجهة مخطّطات التغلغل الإيراني في الإقليم. وحرصت بغداد على عدم الإشارة إلى الدور الأميركي في استيلاد المؤتمر، تجنبا لما قد يثيره الخصوم ضدها، لكن «التلميحات» التي تضمنها بيان البيت الأبيض فضحت، ربما على نحو غير مقصود، أن الأميركيين هم من كانوا وراء فكرة المؤتمر التي جرى بحثها مع الكاظمي في أثناء زيارته واشنطن. ونقل البيان مباركة الرئيس الأميركي جو بايدن المؤتمر، كونه «قمة ناجحة ورائدة». كما أثنى على القيادة «التاريخية « للعراق التي توافقت مع الرؤية الأميركية في اعتماد الدبلوماسية في العلاقات الدولية، وفي تبني الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن وبغداد.

اعتبر كثيرون هذه الإشارات بمثابة «تزكية» ضمنية لشخصية الكاظمي الذي كان حريصا دوما على تمييز نفسه عن رجال الطبقة السياسية التي حكمت العراق على مدى 18 سنة، وعلى تقديم نفسه داعية إصلاح وتغيير. ونظّم أنصاره والجيوش الإلكترونية الخاضعة له، قبل المؤتمر وبعده، حملة إعلامية واسعة لترويج شخصيته رجل سلام ومصالحة، ولإشاعة قناعة لدى الآخرين في أنه استطاع، وبجهوده وحده، أن يجعل من العراق «دولة ريادية»، بعد أن كانت «دولة تابعة»، وأن يؤهل بغداد لأداء دورها القيادي المطلوب. وتتوكأ مثل هذه التحليلات القاصرة على وجود رغبة أميركية في إعطاء دور أكبر للعراق في المنطقة، بعدما انحسر هذا الدور عشية الاحتلال. وربما لأن واشنطن، وفي ظل سياسة بايدن، سوف تستكمل سحب جنودها من العراق نهاية العام، وهي مطمئنة إلى أنها وجدت «وكيلا» استراتيجيا في بغداد، يشاطرها الرؤية التي تريد. وهذا «السيناريو» في حال صدقيته مشكوكٌ في جدواه وفي قدرته على الصمود، وأمامنا درس أفغانستان.

هل يمكننا القول، إذاً، من دون مواربة، إن «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» حالة أميركية، إذا ما صحّ التعبير، وقد تكمله مؤتمراتٌ لاحقة، الهدف منها جمع الأضداد، وترويض من يظلّ ناشزا عن اتباع ما هو مخطط للمنطقة في قابل الأيام وتطويعه، وإرساء صيغةٍ لإطار أمني إقليمي، يتوافق مع مشروع «الشرق الأوسط» الجديد الذي اشتغل عليه الأميركيون أمدا طويلا. وقد حضر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ومن ورائه أوروبا وحلف الناتو، المؤتمر ليكون «عرّاب» الصفقة الجديدة التي توفر السلام والأمن والرفاهية لشعوب المنطقة (!!). ولم يكن مصادفةً تعهد ماكرون بإبقاء قواته العسكرية في العراق، انسحبت القوات الأميركية أم بقيت. كما لم يكن مصادفةً أيضا أن يشمل برنامج زيارته الكاظمية وأربيل والموصل، وقد اختيرت هذه المدن الثلاث بعناية، لما تمتلكه كل واحدة منهن من رمزية خاصة، في إطار التنوع المذهبي والعرقي في بلاد الرافدين. وتندرج في «السيناريو» نفسه زيارة جوزيف بوريل، مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، التي ستتم خلال أيام، وهي الزيارة التي ينظر إليها كثيرون نوعا من المساندة للدور الذي يسعى العراق إلى الانخراط فيه بدعم غربي. وقريبا من مخرجات المؤتمر وبعيدا عنها، بدا العراقيون غير مهتمين وغير عابئين بما زعم عن نجاحه، وهم مثقلون بهمومهم في البحث عن الأمن والأمان، وفي عدم حصولهم على الخدمات الأساسية، وتفشّي الفساد في كل المرافق العامة، وكذلك في سيطرة المليشيات، وعجز الدولة عن حصر السلاح بيدها، وأيضا في انتشار جائحة كورونا وتخبّط الدولة في مواجهتها، وهم لم يلمسوا من حكومة الكاظمي، ولا من الحكومات السابقة التي أنتجتها التوافقات الأميركية - الإيرانية حلولا واقعية، تصب في خانة إنقاذهم مما هم فيه، وقد سمعوا الكثير من الوعود والمشاريع والخطط التي ما إن يعلن عنها حتى تحيلهم إلى كوميديا شكسبير المعروفة «أسمع جعجعة ولا أرى طحنا».

(كاتب عراقي)

طالبان حركة إسلامية تحكم أفغانستان

محمد صالح المسفر

أعلنت حركة طالبان في 15 الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، قيام «إمارة أفغانستان الإسلامية»، وتنصيب المولوي هبه الله إخوان زاده أميرا على البلاد، عاصمتها كابول، ولغتها الرسمية البشتوية، وذلك بعد انتصاراتها في أفغانستان وفرض هيمنتها على العاصمة وفرار رئيس الدولة أشرف غني إلى الخارج.

وللتذكير كانت هذه الإمارة قد تأسست عام 1996 واستمرت حتى 2001، وكان أميرها الملا عمر.

واعترفت بها كل من السعودية وباكستان والإمارات. ثم لم يُكتب لها الحياة، إذ وقعت تحت الاحتلال الأميركي بعد أحداث «11 سبتمبر» في العام 2001، والتي تعرف في أدبيات بعض الإسلاميين بغزوة نيويورك، والتي أدّت إلى تدمير مركز التجارة العالمي، ومهاجمة مبنى وزارة الدفاع الأميركية في واشنطن. وقد أطلق الرئيس الأميركي بوش الابن على الحادثة «حربا صليبية»، وسرعان ما سُحب ذلك التصريح من التداول، إلا أنه بقي في الذاكرة.

(2)

إذا كانت حركة طالبان فرضت سلطتها على معظم التراب الأفغاني أخيرا، وتخلصت البلاد من قوى الاحتلال الأميركي بسهولة، فإنها لا شك تواجه عقبات كثيرة، أهمها الخلافات الإثنية بين أهم مكونات الشعب، فأغلب قادة الحركة وكوادرها ينتمون إلى قبائل البشتون (موطنهم جنوب البلاد وشرقها، على حدود باكستان)، التي تشكل أكثر من 42% من السكان، بينما القوة المنافسة لهم هي قبائل الطاجيك (موطنهم شمال البلاد وغربها)، ويمثلون ما نسبته تقريبا 35% من السكان.

وتفيد المعلومات الموثقة بأن هناك صراعا على الهوية بين القوتين، وصراعا آخر على شكل الحكومة المركزية. وأفغانستان تُعرف في التاريخ باسم «خراسان»، ويفضله الطاجيك. ومفردة أفغانستان مشتقة من كلمتي البشتون وأفغان، فأصبحت أفغانستان، وذلك عام 1919 نتيجة اتفاقية روالبندي التي وضعت حدّا للحرب بين البشتون والإنجلي. ويجدر بالذكر أن تسلم المجاهدين الحكم في أفغانستان عام 1992 أحدث انقساما بين الطاجيك، بقيادة برهان الدين رباني، والبشتون بقيادة قلب الدين حكمتيار، الأمر الذي أدّى إلى خروج ربّاني وأحمد شاه مسعود من العاصمة كابول، وآلت الهيمنة لحركة طالبان، إلى أن تم الاحتلال المشار إليه أعلاه.

(3)

مشكلة أخرى تواجه حكومة طالبان لا تقل خطورة عما ذكر أعلاه، أن دول حلف الناتو (قوة الاحتلال المنسحبة من أفغانستان)، تعمل بكل جهودها لإفراغ البلاد من الكوادر الأفغانية المدرّبة بإخراجهم من البلاد، بذريعة حماية المتعاونين مع قوى الاحتلال، وقد بلغ عدد المرحّلين، حتى كتابة هذه السطور، أكثر من 122 ألفا على يد الأميركان، ناهيك عن القوى الأوروبية، وهو عدد كبير من المهنيين، كانوا يعملون تحت مظلة الاحتلال بحثا عن قوت يومهم. لقد تعرّض الشعب الأفغاني لحملة تخويف رهيبة من انتقام حركة طالبان المنتصرة، من كل الذين بقوا في البلاد تحت إدارة قوى الاحتلال الأميركي منذ عام 2001، وهي حملة ظالمة.

راحت جحافل المرعوبين من انتقام «طالبان» الموهوم يجمعون أسرهم وأطفالهم، والنساء والشيوخ، لكي يلحقوا بالركب الراحل عن البلاد. وشاهدنا المنظر الرهيب، الناس يتدافعون نحو الطائرات على مدرج المطار، وبعضهم تعلق بالطائرة وسقطوا من الجو. منظر محزن ومؤلم، ذلك ما صنعه إعلام

> على قادة «طالبان» واجب استعادة الجحافل البشرية الهاربة خوفاً من الانتقام أو ضيق العيش تحت إدارة الحركة

الأزمات. عدد اللاجئين الأفغان في إيران 3,5 ملايين نسمة، حسب تقارير الأمم المتحدة. آثر بعضهم اللجوء إلى إيران بعد احتلال أميركا بلدهم عام2001. وعند انتصار «طالبان»، أخيرا، لجأت أعداد كبيرة من طائفة الهزارة إلى إيران خوفا من انتقام الحركة.

ومعلوم أن إيران كانت قد جندت أعدادا كبيرة من هؤلاء في حروبها في العراق وسورية. ولمّا كانت حدودها مع أفغانستان تشكل 900 كيلومتر تقريبا، فليس مستبعدا أن تشكل تهديدا لأفغانستان في قادم الأيام. وتفيد معلومات بأن إيران شكّلت تنظيمات طائفية، منها فيلق فاطميون الأفغاني، وزينبيون باكستان.

وبذلك تعمل على مد نفوذها نحو وسط آسيا، بما في ذلك أفغانستان، باستخدام أقلية الهزارة الشيعية. وكذلك الحال مع دول الجوار، أوزبكستان 1500 لاجئ أفغاني وطاجيكستان مائة ألف. ويشكل المذهب الشيعي 18% من أصل 25 مليون نسمة، 3% من أصل ثمانية ملايين نسمة على التوالي.

(4)

للخروج من هذا المأزق، على قادة «طالبان» واجب استعادة هذه الجحافل البشرية الهاربة خوفا من الانتقام أو ضيق العيش تحت إدارة الحركة. ويتأتّى ذلك بطمأنة هؤلاء على حياتهم ومن يعولون، وإعطاء حوافز مادية ومعنوية لكل من يعود إلى البلاد وعدم مساءلتهم عما كانوا يفعلون. إصدار عفو عام واضح وصريح وإعطاء ضمانات لعدم مساءلة من يعود عن ماضيه، وتوفير سبل العمل لكل منهم، حسب مهنته وقدرته، سيقيم قاعدة لبناء جبهة داخلية متماسكة في وجه كل من يحاول العبث بالبلاد ومشاغلة النظام القائم عن بناء الدولة والتحليق بها في معراج التقدّم والازدهار. آخر القول: حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية التعبير والمشاركة السياسية لكل مكونات المجتمع الافغاني، والسماح لكل من يرغب في مغادرة البلاد من الأفغان، ومحاربة الإرهاب، هو السلاح الذي سيشهره الغرب في وجه حكومة طالبان. وعلى ذلك لا بد لهذه الحكومة من استخدام السلاح نفسه من أجل نيل تأييد دول العالم، والاعتراف بالإمارة الإسلامية مستقلة ذات سيادة.

(أستاذ جامعي قطري)

كاريكاتير **عماد حجاج**

مفارقات العلاقات المغربية - الجزائرية

علي أنوزلا

تمرّ العلاقات المغربية الجزائرية بواحدة من أسوأ مراحلها، بعد أن قرّرت الجزائر، في 24 الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، من جانب واحد، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، الأمر الذي اضطر الرباط إلى سحب سفيرها وإغلاق سفارتها في الجزائر. وهذا التطور وإن كان مفاجئا وصادما لكثيرين، إلا أنه تحصيل حاصل، لأن العلاقات بين البلدين تكاد تكون شبه مقطوعة منذ عدة عقود، فالبلدان في حالة عداء منذ حرب الرمال بينهما عام 1963، وجاء اندلاع نزاع قضية الصحراء عام 1975، وحربها التي لم تتوقف بصفة رسمية، لتجعل شرارة العداء متوهجة بينهما طيلة العقود الأربعة الماضية. كما أن الحدود البرّية بينهما مغلقة بقرار جزائري منذ 1994. أما الحملات الإعلامية المسعورة من الجانبين فلم تتوقف منذ ستينات القرن الماضي، تدق طبول الحرب تارة وتؤجج المشاعر الوطنية الشوفينية من الجانبين، لتبقى على نار العداء متوهجة بين شعبيهما.

وفي قاموس العلاقات الدولية، تعتبر العلاقات المغربية الجزائرية من أكثر علاقات بلدين جارين معقدة ومركّبة، يتداخل فيها التاريخي والجغرافي والبشري والجيواستراتيجي والنفسي، ويتقاطع فيها السياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والبشري. علاقات لا يكاد يوجد مثيل لها بين دولتين جارتين تتقاسمان الجغرافيا واللغة، بل وحتى اللهجة المحلية، والأنساب، والكفاح المشترك. علاقة كلها مفارقاتٌ صارخةٌ يصعب فهم تحولاتها وسرعة تقلبها، وفي الوقت نفسه تكلسها وانغلاقها وتشنجاتها في أحيانٍ كثيرة. هي بكل تأكيد، علاقات فريدةٌ من نوعها في كل شيء، قريبة من الحرب وبعيدة عن السلم، يتجاذبها تنافسُ غير منتج، في وقت تفيد فيه كل المؤشرات بوجود تكامل بين الدولتين، يمكن أن تجني ثمارَه منطقة المغرب العربي كلها. وعلى المستوى الشعبي، خارج تأثير الحملات الإعلامية الدعائية من الجانبين، ما يجمع الشعبين، المغربي والجزائري، أكثر مما يفرق بينهما، وشعار «خاوة خاوة»، هو الذي تلهج به الجماهير من الجانبين في كل مناسبة تُتاح لها الفرصة للتعبير عن رأيها بتلقائية وحرية، بعيدا عن الحسابات السياسية والصراعات الجيواستراتيجية التي أنهكت اقتصاد البلدين وأفقرت شعبيهما.

وعودة إلى حالة التوتر الحالية، حتى عندما ننظر إلى الأسباب التي اعتمدت عليها الجزائر لتبرير قرار قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، فهي ليست طارئة على علاقات متوترة دوما، فحالة العداء التي استند إليها القرار الجزائري موجودة في قاموس التنابز الإعلامي بينهما عقودا طويلة، بل إن حالة العداء قائمة بينهما منذ قرّرت الجزائر دعم جبهة البوليساريو، المطالبة باستقلال إقليم الصحراء، سياسيا وعسكريا، وفتحت لها معسكرات في الجنوب الجزائري لشن حربها ضد المغرب، وهي الحرب المستمرّة منذ أكثر من 46 سنة. لذلك، التطور المأساوي لهذه العلاقات في الفترة الأخيرة، بقدر ما هو نتيجة تراكم مجموعة من الخلافات القديمة بين البلدين، هو أيضا تعبير عن حالة احتدام حادّ في التنافس الإقليمي بينهما، والذي شكّل أحد الأسباب الرئيسية والعميقة لعدم استقرار علاقات هذين البلدين الجارين، أجّجه اعتراف إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، وهو القرار الذي لم تلغه إدارة الرئيس بايدن، كما كانت تأمل ذلك الدبلوماسية الجزائرية، وزاد الأمر تعقيدا تطبيع المغرب علاقاته مع إسرائيل، ما أجّج مخاوف الجزائر من التغلغل الإسرائيلي في المنطقة. من دون أن ننسى تأثير الوضع الداخلي المتوتر في الجزائر منذ اندلاع الحراك الشعبي عام 2019، وعدم تحقيق مطالب الشارع الجزائري الغاضب، وتفاقم الوضع الاقتصادي في البلد جرّاء أزمة كورونا وتداعياتها المتواصلة، وتدهور أسعار المحروقات التي تعتبر أهم صادرات الجزائر، فقد عودتنا الجزائر والرباط، معا على استدعاء الروح الوطنية لمواطنيهما، لصرف انتباه شعبيهما عن الصعوبات الداخلية، وأسهل طريق لإذكاء هذا الشعور الوطني الشوفيني من الجانبين تصعيد التوتر بينهما.

> ما يجمع بين البلدين أكبر حتى من الجغرافيا التي وضعتهما في الرقعة نفسها وإلى الأبد

ولكن في السياق الإقليمي الحالي، من المحتمل أن يكون للتصلّب الجزائري - المغربي الحالي عواقب سلبية على المنطقة بأكملها، في لحظةٍ تمر فيها التجربة الديمقراطية التونسية الفتية بمرحلة اختبار صعبة، وتشهد فيها ليبيا حربا أهلية مفتوحة على كل الاحتمالات، مع ما يمكن أن يترتّب عن ذلك من زرع لحالة من عدم اللااستقرار في المنطقة المغاربية برمتها، وأكثر من ذلك العودة إلى حالة النكوص الديمقراطي ما قبل الربيع العربي، وتحجيم الهامش الضيق للحريات الذي حاولت الاحتجاجات الشعبية في كل بلدان المغرب العربي رفع سقفه. لذلك اللحظة اليوم هي الوقت المناسب لترتفع الأصوات الحكيمة داخل صفوف المجتمع المدني وبين المثقفين النزهاء، وصناع الرأي العام في البلدين، للتنبيه إلى حالة اليأس الجديدة التي دخلتها العلاقات المغربية - الجزائرية، ووقف التدحرج الدراماتيكي للخطاب الإعلامي بين البلدين، قبل أن يلقي بالجميع إلى الهاوية.

(كاتب وإعلامي مغربي)

إقفال باب المصالحة الفلسطينية

معين الطاهر

اشترط الرئيس الفلسطيني محمود عباس للحوار مع حركة حماس أن «تعترف، وبتوقيع إسماعيل هنية، بقرارات الشرعية الدولية، وبدون ذاك لا حوار معهم»، مؤكّدًا أن هذا هو «المطلوب منها كي تكون شريكة» في النظام السياسي الفلسطيني. جاء ذلك في ردّ عباس بتوقيعه وخط يده، بتاريخ 2021/8/25، على رسالة أرسلها إليه رجل الأعمال، الوسيط، منيب المصري، مؤرّخة بتاريخ 2021/8/17، يضع فيها الرئيس في صورة تفاصيل حوار تم مع «حماس»، وربما شاركه فيها آخرون من الهيئة التي شكّلها سابقًا تحت اسم «هيئة النوايا الحسنة» والتي هدفت إلى التوسط ما بين حركتي فتح وحماس، في محاولة للتوفيق بين السلطة الفلسطينية المقسمة ما بين رام الله وغزة.

يصف منيب المصري تفاصيل اجتماع امتد أكثر من أربع ساعات، وشارك فيه من حركة حماس كل من: إسماعيل هنية، وصالح العاروري، وحسام بدران، وصلاح البردويل. كان اللقاء إيجابيًا، كما تصفه رسالة المصري التي أكّدت على التزام الحركة بإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، وتعهدها بتقديم رد رسمي على مبادرة هيئة النوايا الحسنة خلال أسبوع. ويتضح من مضمون رسالة المصري إلى الرئيس محمود عباس أن الاجتماع ركّز على مناقشة «تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واعترافها بقرارات الشرعية الدولية».

كما يتّضح أيضًا أنّ ثمّة تحفظًا لحركة حماس على هذا الطلب، فهي حين توافق على حكومة وحدة وطنية إنما تشترط أن يكون برنامجها مستندًا إلى حوارات القاهرة. أما بشأن الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية فقد ارتأت أن يكون اتفاق مكّة الذي وقعته الحركتان بتاريخ 2007/2/8، برعاية ملك السعودية الراحل عبد الله بن عبد العزيز، هو الأساس لذلك. وقد تضمّن أربع نقاط رئيسة: تحريم الدم الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار أساسا وحيدا لحل المشكلات الفلسطينية، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، والمضي في إجراءات تفعيل منظمة التحرير وتطويرها وإصلاحها، والتأكيد على مبدأ التعدّدية السياسية.

لم ينتظر الرئيس محمود عباس وصول الرد الرسمي لحركة حماس، ولم يلتقِ منيب المصري ورفاقه ليعرف منهم مجريات الحوار، وما إذا كان ثمّة قاسم مشترك يمكن الانطلاق منه لرأب الصدع الفلسطيني، واكتفى ببضع كلمات حاسمة، كتبها في ذيل الرسالة، أنهت الحوار قبل أن يبدأ، وقضت على مهمة هيئة النوايا الحسنة في مهدها، وأكدت عزوف الرئيس عباس عن أي حوار مع «حماس»، وتنصله من كل الاتفاقات السابقة التي تمت خلال الفترة التي اتحد فيها الموقف الفلسطيني في مواجهة صفقة ترامب - نتنياهو، وكان من نتائجها اجتماع الأمناء العامين، وقرارات المجلس المركزي بقطع العلاقات مع العدو، ووقف التنسيق الأمني معه، وتفعيل الإطار القيادي الموحد، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

ليست شروط الرئيس جديدة، وقد ساهمت في حدوث الانقسام الفلسطيني في الماضي، بعدما فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عام 2006، حينما اشترطت الرباعية الدولية، بقيادة توني بلير، اعتراف «حماس» بإسرائيل، وباتفاق أوسلو، شرطًا للتعامل مع أي حكومة تشكّلها أو تشارك فيها.

وأنهت هذه الشروط اتفاق مكّة، وهو ما كرّره الرئيس عباس بعد أن ألغى منفردًا الانتخابات التي كان مقرّرا إجراؤها في مايو/ أيار 2021، وتراجع عن مقرّرات اجتماع الأمناء العامين بإعادة بناء منظمة التحرير، مقدّمًا برنامجًا مختلفًا، قوامه تشكيل حكومة وفاق وطني تشارك فيها «حماس»، شريطة اعترافها ببرنامج السلطة الفلسطينية والتزاماتها، وقبولها قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي تسبّب بانهيار اجتماع القاهرة، ووقف الحوار الفلسطيني - الفلسطيني. وهو الموقف ذاته الذي كرّره اليوم في ردّه المقتضب على رسالة منيب المصري، معلنًا وقف أي حوار قد يؤدّي إلى المصالحة أو حتى إدارة الانقسام، ما لم يلبّ الطرف الآخر شروطه كلها، والتي تعني تخلي «حماس» وقوى وفصائل فلسطينية عن برامجها السياسية وأولوياتها، وتحوّلها إلى حزبٍ من أحزاب السلطة وبرنامجها الذي فقد جميع مبرّرات بقائه، وأصبح عائقًا أمام حرية الشعب الفلسطيني ووحدته.

ثمّة سؤال يتعلق بمدى شرعية أن تطالَب حركة سياسية بتغيير برنامجها السياسي لتلتزم ببرنامج السلطة الفلسطينية وسياساتها؟ وما مدى علاقة ذلك بتعدّد الرؤى السياسية وبالديمقراطية في الساحة الفلسطينية؟ ومتى أصبح الاعتراف بالعدو والتنسيق معه شرطًا للمشاركة في العملية السياسية والحوار، وبديلًا من التمسّك بالرواية الفلسطينية التاريخية؟ ولماذا لا تُطبّق السياسات ذاتها على الجانب الصهيوني فيُطلب من حكومته ومن أحزابه الصهيونية كلها الالتزام بهذه القرارات؟ بل أين هي مسؤولية المجتمع الدولي الذي يكيل بمكيالين، ويفرض في كل يوم شروطًا جديدةً مجحفةً على الطرف الفلسطيني، في حين لم يتمكّن من وقف الاستيطان أو حتى تجميده، أو من حمْل إسرائيل على الانسحاب من متر واحد من الأرض الفلسطينية، أو وقف سياسة القتل اليومي الذي تمارسه بحق الفلسطينيين؟

في جميع مساعي القيادة الفلسطينية للانضمام إلى عملية السلام منذ برنامج النقاط العشر عام 1974، مرورًا بمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو وما ترتب عليه، كان الحديث دومًا عن التزامات الفلسطينيين، وما يمكن أن يقدّموه من تعهدات وتنازلات، وهو ما تمّ بالتدريج، وصولاً إلى الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، واعتبار ضمان الأمن الصهيوني شرطًا لبقاء السلطة الفلسطينية ووجودها. وتنتقل الآن المساعي ذاتها إلى محاولة انتزاع التنازلات ذاتها من حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى، في حين يتم الصمت عن موقف الحكومة الإسرائيلية والأحزاب الصهيونية.

ثمّة تساؤل ملحّ عن السبب الذي يجعل الرئيس محمود عباس مصرّا على هذه الإجراءات التي لن تقود إلا إلى إقفال باب المصالحة الفلسطينية، الذي بات واضحًا أنه انقسامٌ سياسيٌّ بالدرجة الأولى، وقد تقود إلى فرزٍ غير محمود في الساحة الفلسطينية بأسرها، أمام إصرار قيادة السلطة الفلسطينية على هذا النهج، ورفضها أي محاولةٍ لإعادة بناء منظمة التحرير كيانًا سياسيًا جامعًا للكل الفلسطيني.

> متى أصبح الاعتراف بالعدو والتنسيق معه شرطاً للمشاركة في العملية السياسية والحوار؟

تتعلق الإجابة عن هذا التساؤل برؤية الرئيس محمود عباس للمرحلة المقبلة، إذ إن هاجس الضم القانوني في صفقة القرن قد تراجع بعد سقوط دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو، لكن المفاوضات بشأن إقامة دولة فلسطينية بحكم ذاتي محدود لم تتقدّم، وغير مقدّر لها أن ترى النور في ظل إدارة جو بايدن، المشغول بملفاتٍ أكبر وبالنزاع مع روسيا والصين، أو في ظل حكومة نفتالي بينت الحالية، الذي أعلن بوضوح سياسته المتمثلة بإرجاء الضم القانوني، مع استمرار السياسات الاستيطانية، وعدم موافقته على قيام دولة فلسطينية، وعدم تعجله في إيجاد حل للصراع في المرحلة الحالية. هذه السياسة تضمن بقاء السلطة الفلسطينية بوضعها الحالي، مع الوعود بتدفق المساعدات الاقتصادية، ومن ناحية الشكل تُبقي السلطة وتزيد من ارتهانها وتبعيتها للعدو، وتضيّع الأرض والحقوق تدريجيًا، وهي سياسة تريح الولايات المتحدة وأوروبا اللتين تنحصر مطالبهما بعدم الوصول إلى وضع متفجّر تصعب السيطرة عليه، وتريح الرئيس محمود عباس الذي يضمن بها استمرار السلطة، تحت ذريعة انتظار الوعود بحل قادم، وترويجها، والتماس الأعذار لتأجيلها، تارّة إلى حين تغير الحكومة الإسرائيلية، أو إلى حين انتهاء الإدارة الأميركية من اهتماماتها الراهنة، في الوقت الذي تضمن إسرائيل استمرار وظيفة السلطة الأمنية، وتغوّل الاستيطان، وتشجيع هجرة الفلسطينيين من أرضهم، وتراجع ملفات دحر الاحتلال، والمصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام.

في المقابل، على حركة حماس وما تبقى من فصائل المقاومة الفلسطينية أن تعتبر من تجربة قيادة منظمة التحرير السابقة، والتنازلات المتدرّجة التي قدّمتها، وأن تدرك أن «أول الرقص حنجلة»، كما يقول المثل الدارج، وأن التنازل لن يعقبه إلا تنازل آخر، ولعلّ الأوان قد آن لبلورة مشروع وطني جديد ينقل الشعب الفلسطيني من مرحلة إلى أخرى، فاعتبروا يا أولي الألباب.

(كاتب فلسطيني)

أخطر ما في أزمة الجزائر والمغرب

أرنست خوري

هناك قضايا في العالم من النوع الذي تكاد تجزم بأنه عصي على أيّ حل. تشابُكاتها وتعقيداتها ووقوعها في مناطق جغرافية استراتيجية، ثم ثقل التاريخ عليها وانعدام كفاءة الناطقين باسمها ورائحة الدم التي تفوح منها، فضلاً عن تناسلها في بلدان غير ديمقراطية لم تتمرّن على حل مشكلاتها سلمياً، جميعها تترك انطباعاً راسخاً بأنها قضايا ميؤوس منها. مؤكد أن قضية الصحراء، المغربية أو الغربية (الاستعصاء يبدأ من هنا، من الاسم)، هي من بين تلك الملفات، وهي التي ينسب معن البياري لبطرس غالي وصفه إياها بأنها ثاني أعقد قضايا العالم (بعد قبرص). لكن أن تكون العلاقات بين بلدين جارين كالمغرب والجزائر عصية على الحل في زمننا، فإنما ذلك لا يدخل في باب المسائل المستحيلة، إنما هو من فئة القضايا السياسية التي لا سياسة فيها ولا حسابات ربح وخسارة، بل مجرد عبثيّة، وهي ككل العبثيات، سمتها العلاقات الصفرية، عنوانها: خاسر - خاسر.

قطْع الجزائر علاقاتها مع المغرب لم يكن الحدث المفصلي في تلك السيرة التي لا تليق إلا بالأعداء. سبقتها عقود من النكايات السياسية التي يصعب التصديق بأنها تجري بين بلدين متلاصقين في الجغرافيا والتاريخ والثقافة. المصالح التي يمكن أن تجمع ما بين الجزائر والمغرب نظرياً، تفوق ما جنته أطراف المشروع الأوروبي المشترك من اتحادها. لمتابع أن يتخيل أنه في عام 2021، العلاقات بين بلدين تربطهما 1427 كيلومتراً من الحدود، عدائية. له أن يتصوّر أن تحالفات أصبحت تربط بلداناً عربية مع إسرائيل، بينما لا علاقات تجمعها مع دول عربية أخرى. له أن يقدّر فداحة أن للمغرب مناطق يعتبرها محتلة، مثل سبتة ومليلية، ومع ذلك فإن العلاقات بين الرباط ومدريد ممتازة. أما أن تتخلى الجزائر عن خط أنابيب لإمداد إسبانيا بالغاز، فقط كي لا يعبر في المغرب، وتضطر إلى دفع عمولة عن هذا المرور للمملكة، فإنما ذلك يختصر مستوى الفضيحة. وأخيراً، للقارئ أن يصدمه المهدي مبروك بحقيقة أن الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، التونسي الطيب البكوش، لم يحظَ منذ تقلّد منصبه سنة 2016 بمقابلة ملك المغرب محمد السادس. إذا كانت العلاقات بين أهم بلدين في منطقة غرب شمالي أفريقيا على هذه الشاكلة، فما المتوقع من اتحاد مفترض بينهما؟

وللفضيحة درجات. هناك الصحراء، وهي القصة المزمنة بطرفَيها، المغرب وتشبثه بحصرية حل تقرير المصير وفق تفسيره هو، والجزائر في احتضانها حركة البوليساريو ورغبتها برؤية العيون عاصمة «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية». وهناك دعم مغربي لانفصال منطقة القبائل في الجزائر، وقد وردت أخيراً على لسان المندوب المغربي الدائم بالأمم المتحدة عمر هلال. وهناك اتهامات عجيبة من الجزائر للمغرب من نوع التورط بإشعال حرائق الجزائر الأخيرة. كل هذه الملفات - العقد معروفة، لكن أخطر ما يلف المرحلة الحالية من الأزمة الجزائرية - المغربية، هو اتساع مدى تعصّب مواقف شعبية في البلدين، كل إلى جانب موقف حكومته، وتضاؤل المساحة التي تشغلها نخب جزائرية ومغربية ترفض مسوغات الخلاف التاريخي، ولا تنحاز إلى أدبيات عاصمتيها، وتتعاطى معه على أنه نموذج للعبث السياسي الذي لا يأتي إلا بالخسارة المتبادلة.

بين الفئتين، تظهر «نخبة» من نوع ثالث توغل في الكشف عن ضآلة أحوال العرب. نخبة لا شيء تقوله إلا أن أصل المشكلة الجزائرية - المغربية هو الاستعمار. والاستعمار في هذه الأحوال «جسمه لبّيس»، مثلما يقول أهل بلاد الشام، خلّف مصائب من أشكال وألوان في البلدين. لكن حبذا لو نتوقف عن استحضار ذلك الاستعمار في كل مرة نعجز فيها عن مواجهة تخلفنا وعصبياتنا وتفضيلنا العيش في الماضي بدل البحث عن المصالح المشتركة.

عن فشل أميركا وفشلنا

مروان قبلان

بخروج آخر طائرة نقل عسكرية أميركية من مطار كابول، ليل أول من أمس الاثنين، تكون الولايات المتحدة قد أسدلت الستار على سلسلة حروبٍ ومغامراتٍ فاشلة في العالم العربي - الإسلامي، استغرقت 20 عاماً، وكلفَّت الكثير. خلال هذه الحقبة، تراوحت الأهداف الأميركية في ما سمّي «الشرق الأوسط الكبير» بين القضاء على «الإرهاب» ونشر الديمقراطية، عبر بناء نموذجٍ يُحتذى، إلى تأمين مصادر الطاقة، واحتواء الخصوم (روسيا والصين وإيران). وبسبب سوء الإدارة وسوء التقدير وسوء الفهم، لم تفشل واشنطن في تحقيق أيٍّ من هذه الأهداف فحسب، بل جاءت النتائج عكسيةً ومدمّرة، فطريقة خروج الولايات المتحدة من أفغانستان، وقد جرى تصويرها على نطاق واسع، بما في ذلك من الإعلام الليبرالي الأميركي، هزيمة مذلّة لأكبر قوة، ستؤدّي، على الأرجح، إلى انتعاش الفكر الجهادي وانتشاره، كما حصل بعد هزيمة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان قبل ثلاثة عقود. أما بخصوص الديمقراطية، فالولايات المتحدة لم تفشل فقط في بناء ديمقراطيةٍ واحدةٍ في العالم العربي - الإسلامي منذ تدخلها فيه عام 2001، بل صار الوضع أسوأ مما كان عليه عندما أطلقت واشنطن حملتها (crusade) لـ«دمقرطة» العرب والمسلمين. ليس أن سياسات واشنطن في العراق وأفغانستان لم تحوّل البلدين، على الرغم من كل الأموال التي ضخّتها، إلى نموذج ألمانيا واليابان، كما وعدت! بل تركت وراءها نظم حكم تعدّ، بحسب تقارير دولية مختلفة، من بين الأكثر فسادًا. في أفغانستان، انهار النظام الذي صمّمته واشنطن مكافأة لحلفائها من الطاجيك والأوزبك والهزارة، الذين ساعدوها في هزيمة «طالبان» حتى قبل خروج القوات الأميركية، في حين ما زال نظام المحاصصة الطائفية الذي أنشأه بول بريمر يقاوم إرادة شباب العراق في التغيير، بفضل إيران ونفوذ مليشياتها. لم يقتصر الفشل الأميركي في العالم العربي - الإسلامي على فعل التدخل، بل جاوزه إلى فعل عدم التدخل، حين وقفت الإدارات الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة (وما زالت) تتفرّج على الحلم الديمقراطي العربي - الإسلامي يذبح، حيث تُركت الشعوب العربية - الاسلامية وحدها، لتلقى مصيرها المحتوم في مواجهة أسوأ صنوف الاستبداد، في إيران (2009)، وسورية (2011 - 2021)، ومصر (2013)، وغيرها. إذا تركنا قضية القيم والمبادئ جانبًا، وركّزنا على المصالح التي تعيها واشنطن أكثر، نجد أن الفشل هنا لا يقل عنه هناك. إذ تردّد النخب الفكرية والسياسية الأميركية اليوم كلامًا فحواه تناقص الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط في الحسابات الأميركية في ضوء تحول الولايات المتحدة، بفضل تقنيّة النفط الصخري، إلى أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، وهذا يحتّم على واشنطن تخفيف التزاماتها في المنطقة، والانتقال إلى التركيز على التحدّيات التي تمثلها الصين ومنطقة شرق آسيا. وبلغ الأمر بالرئيس السابق دونالد ترامب أن دعا الدول التي تشتري نفط الخليج إلى إرسال سفنها العسكرية لحمايته، فواشنطن ليست مضطرّة، كما قال، لحماية نفط يستخدم في تشغيل مصانع الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

هناك طرحُ آخر مكمل، يزداد حضورا في واشنطن هذه الأيام، ومردّه التعب والإنهاك من فشل السياسات الأميركية في المنطقة. يرى أصحاب هذا الطرح أن العالم العربي - الإسلامي يمثل ثقب العالم الأسود، ويجب تركه وشأنه، إذ لا فائدة تُرجى من أي جهدٍ أو محاولةٍ لإصلاحه. هذه الطروحات، إذا جرى تبنّيها، ستوجّه ضربة كبرى لموقع الولايات المتحدة ومصالحها بوصفها قوة عظمى، وسوف تلقي العالم العربي - الإسلامي في أحضان الصين، وتُحبط جهود احتوائها. لقد تمكّنت الصين من تحقيق اختراقين كبيرين في العالم الإسلامي: مع باكستان التي غدت أهم حلفائها الإقليميين، ومع إيران التي وقعت معها، مطلع العام الجاري، اتفاقية تعاون استراتيجي مدتها 25 عاما، يتوقع أن تتطوّر أكثر في عهد إبراهيم رئيسي. وإذا استمر التفكير الأميركي الحالي، هناك احتمال أن تحقق الصين في المدى المتوسط اختراقاتٍ باتجاه العالم العربي وتركيا. فالمصالح الاقتصادية المتزايدة لدول الخليج مع الصين لن تلبث أن تتحوّل إلى مصالح أمنية - دفاعية، يُساعد عليها تشابه نظم الحكم وثقافته (رأسمالية - أوتوقرطية).

مأزق المشيخة المعاصرة

علي العبدالله

أثارت خطبة الجمعة التي ألقاها رئيس المجلس الإسلامي السوري، الشيخ أسامة الرفاعي، في المسجد الكبير في مدينة أعزاز، ردود فعل سلبية بين صفوف المعارضة السورية، ورداً على ما ورد فيها عن منظمات المجتمع المدني، الإغاثية والنسوية بشكل خاص، اعتمدت معظمها صيغاً سجالية، فيما تستدعي اللحظة التاريخية التي تمرّ بها المجتمعات المسلمة، ومنها المجتمع السوري، مناقشة العقل المشيخي الراهن، وقدرته على التعاطي مع الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ومدى حاجته لتطوير طرق تفكيره ومناهجه، كي يكون قادراً على أداء دور إيجابي في المجتمع.

لم تحتوِ تعاليم الإسلام على وظيفة رجل دين، بل إلى أصحاب قدرات على الفهم والشرح والتفسير والتقعيد، عُرفوا بالفقهاء، علماء في أمور الدين، وقد لُقّب بعضهم بشيخ الإسلام، كابن تيمية، لما تمتّع به من قدرة فقهية عالية، قبل أن يصبح هذا الوصف اسماً لمنصب كبير علماء الدين أيام السلطنة العثمانية. لذا، لم تعرف المجتمعات المسلمة ظاهرة المشايخ إلا في عصور متأخرة، خلت القرون الهجرية الأربعة الأولى منها، وبدأت نواياتها بالظهور في النصف الأخير من العصر العباسي الثاني، وتصاعدت في العصر العثماني، وتحوّلت في الدول الوطنية إلى ظاهرةٍ ممأسسةٍ عبر تأسيس وزارات الأوقاف ودور الإفتاء وتوظيف مفتين وأئمة مساجد ... إلخ.

وقد اتسعت ظاهرة المشايخ وتطورت شكلاً ومضموناً، مع تزايد عدد المسلمين والحاجة إلى أعدادٍ متزايدة من الفقهاء وأئمة المساجد وحاجة السلطة الحاكمة لمن يقوم بدور ترويج سياساتها بين المسلمين، وضبط التفاعلات الاجتماعية باستخدام سلطان الدين؛ وتميز القائمين على هذا الأمر بالشكل والدور، فكانت ظاهرة الوظائف الدينية من قارئ القرآن إلى خطيب الجمعة والعيدين وإمام الصلاة والدعاة والمشايخ الذين يمتلكون مستوىً جيداً من العلم بأمور الدين، فيلقون الدروس والمواعظ ويجيبون عن استفسارات المسلمين.

وقد تكرّس دور المشايخ بانفجار صراع اجتماعي بشأن وظيفة الدين في العصر الحديث، وانقسام الرأي العام المسلم بين من يرى أن للدين وظيفة ثابتة ولا يمكن القفز عليها؛ وأن للإسلام منطلقات ومبادئ سياسية لا بد من الأخذ بها، ومن يرى أن وظيفة الدين قد انتهت مع تطور العلم وبروز قيم ومعايير إنسانية تتفوّق عليه. وقد ترتب عن هذا الانقسام العميق تمسّك كل طرف برؤاه وتشدّده في رفض موقف الطرف الآخر، واعتبار كل ما يطرحه غير ذي موضوع، ولا يستحق النظر فيه.

كذلك ساهمت حاجة السلطات السياسية لترويج سياساتها ومنحها غطاءً دينياً وتوظيف المشايخ للقيام بالمهمة في زيادة الطلب على المشايخ، فأسست الثانويات الشرعية والمعاهد الخاصة لتدريس العلوم الإسلامية، فعرف مجتمع المشايخ انقساماً بين متمسّك بما يعتبره صحيح الدين ومروّج سياسات السلطة، عبر ليّ عنق النصوص، لتنسجم مع ما تريده الأخيرة، ما رتّب تعارضاً وتبايناً في القراءات لنصوص الدين، القرآن الكريم والحديث الشريف، والمواقف من وقائع التاريخ الإسلامي وفق تباين الولاءات والمصالح، على الرغم من اعتماد كلا التيارين على مرجعية واحدة. وكان لافتاً تطابق مواقفهما السلبية من القيم والنظم الحديثة والتفكير الحر. ويمكن بالرجوع إلى بعض مواقف وآراء مشايخ تلمّس طبيعة العقل المشيخي الراهن ومنتجاته.

قال عزام التميمي في مقابلة تلفزيونية على قناة الحوار: «إننا - المسلمين - لسنا بحاجة إلى أنظمة حديثة وديمقراطية، لأن الإسلام قد حمى خلال تجربته الطويلة كرامة الإنسان وصان حقوقه وحرياته». نسي أو تجاهل ما ورد في كتب المؤرّخين المسلمين عن المظالم والافتئات على الحقوق من خلفاء بني أمية وبني العباس والسلاطين العثمانيين وولاتهم.

دعا عبد السلام راجح، أستاذ أصول الدين في معهد إسلامي، عام 2007 في برنامج إذاعي في إذاعة «صوت الشعب» الحكومية، إلى التصويت بـ «نعم» للرئيس، المرشّح الوحيد، باعتبار التصويت فرض عين.

لام الشيخ يوسف القرضاوي، وهو من هو في عالم الفتوى، الفنان نور الشريف على موافقته على تنفيذ موقف في مسلسل «عائلة الحاج متولي» نصح فيه ابنه سعيد بعدم الزواج بامرأة ثانية، باعتباره موقفاً ضد الإسلام الذي يبيح تعدّد الزوجات، مع أن المسلسل لم يتناول المسألة من زاوية الحلال والحرام، بل من زاوية النتائج العملية؛ فضلاً عن أن الإسلام يسمح ويقيّد بالعدل بين الأزواج، بقوله «فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً».

انتقد الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، الموالي للنظام السوري، في بداية الثورة السورية، المتظاهرين الذين انطلقوا بالتظاهر من المساجد، واتهمهم بأنهم لم يؤدوا الصلاة قبل التظاهر، لأنهم لا يعرفون كيف يؤدّونها، ولم يهتم بقتل المتظاهرين بالرصاص الحيّ والسكاكين والبلطات.

حذّر الشيخ محمد راتب النابلسي، المعارض للنظام السوري، اللاجئين من الهجرة إلى الدول الغربية وتربية أبنائهم فيها، لأنهم سينحرفون أخلاقياً. وقال إنه يعرف أسراً ربّوا أبناءهم في الغرب، فخرج من أبنائهم من هو مثلي الجنس ومتعاطٍ للكحول والمخدّرات، متجاهلاً الظروف التي دفعت المواطنين إلى الهجرة وتعرّضهم للقتل والتدمير وانعدام الخيارات أمامهم للمحافظة على حياة أبنائهم. علماً أن لديه أولاداً في الدول الغربية. ركّز الشيخ أسامة الرفاعي، المعارض للنظام السوري، في الخطبة المشار إليها على «مخاطر» منظمات المجتمع المدني، وتجاهل دورها في إنقاذ اللاجئين بتوفير مساعدات غذائية وطبية... إلخ، ولم يتطرّق إلى ما تقوم به الفصائل التي كان في ضيافتها، من اعتداء على المواطنين، بمن فيهم اللاجئون، وتوجيه إهانات وإذلال وتعدّ على الحرمات والاستيلاء على الأملاك ونهب الأرزاق.

أرسل إليّ شيخ صديق فيديو عن تجربة في مختبر أوروبي، نجحت في تحويل خنزير إلى خروف، مع تنبيه يقول: «إنها مسؤوليتك ألا تأكل من لحم هذا الخروف - الخنزير». تنبيه يعكس مدى ضيق النظرة؛ فالخروف الخنزير تجربة كلفت مئات آلاف الدولارات، ليس من أجل خداع المسلمين ليأكلوا لحم خنزير متنكراً في صوف خروف، بل لاكتشاف فرص علمية لخدمة الإنسان في علاج أمراض أو تحسين نسل أو زيادة فرص توفير الغذاء.

استنكر الشيخ الصديق نفسه سلوكي بعدم تناول طعام عشاء، قائلاً إن سيدنا النبي أمر بتناول العشاء، لأن المعدة الخالية تطحن نفسها. لا يعلم أنّ المعدة الخالية ترتاح بين وجبات الطعام، ولا تطحن نفسها.

يستطيع الباحث والدارس اكتشاف مدى انفصال هذه المواقف عن الواقع، وعن مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لخدمة الإنسان لا العكس، وأن المشايخ في مأزق تاريخي، يستدعي تطوير برامج التعليم الديني، لتشمل علوماً إنسانية كثيرة، من السياسة إلى الاجتماع والفلسفة والنفس والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا، حتى يستطيع مشايخ المستقبل الإلمام بالظواهر الاجتماعية، وإدراك طبيعتها ودلالاتها والتقدّم بفتاوى ناضجة، مبنية على معرفة واسعة بكل المعطيات وتفاعلاتها ونتائجها الايجابية والسلبية، فالفتاوى الصحيحة تحتاج إلى النظر إلى العالم بطريقةٍ موضوعيةٍ ترتكز على معلومات دقيقة وشاملة. وثمّة حاجةٌ إلى تعليم شامل، يكون مدخلاً للتحرّر من العقل النمطي الذي تمركز حول ثنائية الحلال والحرام، وتكرار مواقف وفتاوى قديمة قيلت في زمان غير هذا الزمان، وفي ظروف غير هذه الظروف، من دون اعتداد بالتغيرات التي طرأت، ومن دون تفكير في ضرورة الاجتهاد والتساؤل كيف كان سيكون حال المسلمين الآن؛ وما القيم والنظم السياسية والاجتماعية التي سيستقرّون عليها، لو أن الحضارة الإسلامية لم تتوقف عن العطاء ويجفّ نسغها، وينقلب حالها إلى الدمار والانهيار بعد التطور والازدهار، فإطلاق المواقف والفتاوى من دون اعتداد بالسببية التي ألحّ القرآن الكريم على الأخذ بها، وبروح الدين الإسلامي وما تنطوي عليه من نزوع نحو التيسير والتخفيف عن الناس في مواجهة الصعاب والملمّات. وهنا نذكّر بواقعة عام الرمادة (المجاعة) وقرار الخليفة عمر بن الخطاب وقف قطع يد السارق، ما سيفقد هذه المواقف والفتاوى موضوعيتها وجدواها، ويحولها إلى الضد من هدف قائلها وتكون ذات أثر سلبي، فالجدوى تقتضي تفهم الظروف الموضوعية المحيطة بسلوك المجتمعات، أفراداً وجماعات، والضغوط القاهرة التي تدفع إليه ووضع حلول للتخلص من الأسباب. كذلك تقتضي التوقف عن التركيز على الآخر المختلف باعتباره مصدراً للشرور والأخطار؛ فالتعاطي المنطقي مع المخالفين ووجهات نظرهم يستوجب الدراسة، وتبين صحّتها من عدمها، وجدواها من عدمها، مع الاحترام والتقدير، لأنّ عدم تقدير الظروف وتجاهل الأسباب سيدفعان عامّة المسلمين إما إلى التطرّف والعنف أو إلى الهروب من الدين ومستدعياته، كما حصل في أوروبا في العصور الوسطى. واعتبرت الكنيسة السبب في انتشار الإلحاد، فالفتاوى التي لا تضع قضايا الناس وظروفهم ومعاناتهم نصب عينيها، وتحاول مساعدتهم والتخفيف عنهم وتعزيز قدرتهم على حل المشكلات، والإحساس بالأمان وتكتفي بلومهم، لن تكون عوامل إيجابية، بل ستكون سلبية ومدمرة للدين والمجتمع.

قال الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»: «نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين، بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن، فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية، وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرّغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة؟ فإذن: إن نظام الدنيا، أعني مقادير الحاجة، شرط الدين».

(كاتب سوري)

> عدم تقدير الظروف وتجاهل الأسباب سيدفعان عامّة المسلمين إما إلى التطرّف والعنف أو إلى الهروب من الدين ومستدعياته
>
> ساهمت حاجة السلطات السياسية لترويج سياساتها ومنحها غطاءً دينياً وتوظيف المشايخ للقيام بالمهمة في زيادة الطلب على المشايخ

الربيعُ الدمشقيّ: رحلةُ طردِ البوليس من عقولِ السوريين

عبير نصر

سرعان ما أنشأ حافظ الأسد قاعدةً موازيةً في نظامه، الذي استمدَّ أصوله المؤسسيّة من الانقلاب البعثي الشهير ودستور عام 1973، سَعى من خلالها إلى توسيع مصادر دعمه بتأمين مساحةٍ خجولةٍ لنخب الأعمال القديمة، والسماح للأحزاب الضعيفة والصغيرة بالاضطلاع بدورٍ محدودٍ في الجبهةِ الوطنيةِ التقدميةِ، فتمت تدريجياً عمليةُ إعدامِ الحياةِ السياسيةِ السورية، لتتحولَ مؤسساتُ الدولةِ والمجتمع إلى مساكن لا تحتوي على أيّ من أشكالِ الحياةِ المثمرة، انتهت إلى إنتاجِ مواطنين لديهم قوائم طويلة من المخاوف، تزداد يوماً بعد آخر، فكرة أن تعيشَ في «جمهوريةِ الصمتِ والمهانة» يعني أن تعيشَ حالةً معقدةً من الرؤى والتصوّرات عن سلطةٍ متوحشةٍ أمعنتْ في انتهاكِ الأعرافِ والقوانين الدولية، كأبرزِ أدواتِ سيطرتها. وفي عهد الأسد الابن، كان افتقارُ الرئيسِ الشاب للخبرةِ، وكذلك ثقافته السياسية غير الناضجة، عنصرين داعمين لتصاعدِ موجةِ الإصلاحيين الذين آمنوا يقيناً أنّ التلازمَ التاريخي بين الدولةِ الوطنيةِ والمجتمعِ المدني لا يقوم ولا يستقيم أحدُ منهما إلا بالآخر، ما جعلهم في مواجهةٍ محتدمةٍ مع الحرسِ القديم الذي رفض أيّ انفتاحٍ سياسيٍّ بعدما حصل على توافقٍ تامٍّ داخل «المخابرات والجيش والحزب»، من أجل تمهيدِ الطريقِ لاستمرارِ النظامِ كما هو.

وتحت وطأةِ حياةٍ تعسّفيةٍ طاول التهميشُ فيها كلَّ قطاعات المجتمع، تديرها مافياتُ الظلّ التي لها مصالح وجودية في بقاء التسلّط، بدأ العهدُ الجديد بخطاب القسم «المبشّر»، الذي تضمن وعوداً بالإصلاحِ وفتحِ أبوابِ التغيير، خصوصاً أنّه جاء على لسانِ أعلى مرجعيةٍ سياسيةٍ، فانتعشت الآمالُ وتبدّد الخوفُ إلى حدّ كبير. وكان تجاوبُ القوى الوطنية الديمقراطية تعبيراً صادقاً عن رغبتها في طيّ صفحاتٍ سوداء من تاريخ سورية. ففي سبتمبر/ أيلول عام 2000 أصدرت 99 شخصية أدبية وثقافية سوريّة بياناً نُشر في الصحف اللبنانية، دعا النظامَ إلى إلغاءِ قانون الطوارئ، وإطلاقِ المساجين السياسيين، والعفو عن كلّ المنفيّين، والأهمّ تقويض سلطة الأجهزة المخابراتية، فاستجابت الحكومةُ جزئياً، وأعلنت أنّ العملَ بقانون الطوارئ مجمّد، ولم تبادر إلى اعتقالِ الموقعين على هذا البيان. وعندما ساد شعورٌ عامّ بأنّ مرحلةً جديدةً على وشكِ البدء بعد طول انتظار، صدر بيانٌ آخر في دمشق، وقّعه ألفُ مثقفٍ سوريّ كوثيقةٍ تأسيسيةٍ لما سُمّيت «لجان إحياء المجتمع المدني»، طالب بالتعدديّةِ السياسية، وفسح المجال للحريات، وأيضاً إجراء انتخاباتٍ نيابيةٍ حرّةٍ وتشكيلِ جسمٍ قضائي مستقلّ. وعندما لم يشرّع النظامُ مخالبه ازدادت جرعات التفاؤل، فتمّ إصدارُ صحيفة الدومري الساخرة، لفضح الفسادِ والمفسدين. وكانت المرّة الأولى التي تحصل فيها مطبوعةٌ خاصةٌ على ترخيصٍ منذ 1972، وعندما لاقتْ رواجاً كبيراً ضاق صدرُ الرقابة بها، لتُوقفَ نهائياً عام 2003. كما نشرتْ جماعة الإخوان المسلمين من لندن «ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي» لوضع إطارِ تعاونٍ مع قوى معارضةٍ أخرى، وفتح صفحةٍ جديدة مع النظام. ومع نهايةِ عام 2001، ارتفع عدد المنتديات إلى 21 في عدّة مدن سورية، ورخصتِ السلطةُ لمركز دراساتٍ إسلامية يرأسه محمد حبش، كما أعلنت مجموعةٌ من كبارِ رجال الأعمال في سورية عودة الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى العملِ العلني. ولم تتعرّض السلطةُ لأيّ من هذه المنتديات، حتى أصبحتْ منبراً لانتقادِ النظامِ بشكلٍ سافر، لم يجرؤ أيُّ مقيمٍ في سورية قبلها على الإدلاء به.

لكن ما بدت إرهاصاتٍ للتغيير لم يتبعها ما يؤكّدها، فعندما التقى بشارُ الأسد عدداً من الإصلاحيين، فاسحاً المجال أمامهم للنقدِ الصريح، بعضهم انتهى إلى السجنِ بسبب رأيٍ بعد أشهرٍ من مقالٍ نُشر له. كما تصدّت صحافةُ القطاع العامّ لموجةِ الانفتاح الصاعدة، وروّجت سرديّةً غريبةً: أنّ الإصلاحيين ليسوا سوى مؤامرةٍ مبيّتةٍ في سياقِ موجاتِ الهجمةِ الإمبرياليةِ على سورية، يريدون عبرها فرضَ أفكارهم المعاديةِ للعروبة. حتّى أنّ وزيرَ الإعلام عدنان عمران، الذي قُدّم للرأي العامّ رجلا عصريًا ومنفتحا، اعتبر مصطلح «المجتمع المدني» أميركيّ المرجع، يُستعمل لاختراقِ الشعوب. وعندما بلغ عددُ المنتدياتِ واللجانِ العشرات وعددُ الشخصياتِ المنضويةِ والنشطة فيها الآلاف، تتالت البياناتُ المعارضة وارتفع سقفها، ما أقلق السلطة وأوجد شعوراً بفقدانِ السيطرة، فتبادر إلى ذهنها احتمال أن تؤثرَ وتيرةُ الإصلاح على الجوهر الاجتماعي للبلاد، فيتحوّل الواقعُ السوري إلى لعبةِ أرقامٍ ديمغرافيةٍ للمذاهب، ذلك أنّ التحوّلَ الديمقراطي سيقوّي النخبَ التجاريةَ والصناعيةَ السنيّة عبر علاقاتها مع الدولِ العربية الكبرى، ما يفتح البابَ نحو شهيةٍ بمطالبةٍ أعمق في الحكم. كذلك إطلاقُ الأحزاب وفلتان الانتخابات وتحرّرها من ضوابط مانعةٍ للترشّح، سيسمحُ بظهورِ لوائح سنيةٍ معتدلةٍ من الطبقةِ الوسطى، أو أخرى يدعمها إسلاميون ويؤدّي ترشّحها إلى فوزها بسبب الأغلبيةِ العدديةِ السنيّة في سورية، ضدّ لوائح تدعمها الأقلياتُ مجتمعةً، حتّى لو قدّمتْ نفسها في إطارٍ وطنيّ علماني جامع.

ولم يَطل الأمرُ حتى عادت استراتيجيةُ إحصاءِ الأنفاس السوريّة بضغطٍ من الحرسِ القديم، فاتّهم الإصلاحيون بأنهم طابورٌ خامسٍ يهدّد الكيانَ السوري، وتراجعت وتيرةُ تسامح النظام الذي أشار إلى أنّ قانون الطوارئ ما زال نافذاً بعدما كان مجمّداً، وأنّ أيّ لقاءٍ سياسيّ لأكثر من خمسةِ أشخاص غير قانونيّ بدون ترخيصٍ من دوائر الأمن. كما حذّر قادةُ الحراكِ المدنيّ من عدم التمادي في أفكارهم الإصلاحية والمطالبة بتسريع عجلتها، على أن يتمَّ ذلك بشحناتٍ مضبوطة. وفي صيف 2001 بدأ قمعُ الإصلاحيين بشكلٍ صريح، فاعتُقل مأمون الحمصي بتهمةِ «محاولة تغييرِ دستورِ البلاد بوسائل غير شرعية»، كما اعتقل رياض الترك الذي وصف حافظ الأسد بالديكتاتور وقارنه بستالين وحمّله مسؤوليةَ الفسادِ والركود. إضافة إلى عددٍ من البارزين في لجان إحياء المجتمع المدني، ومنهم رياض سيف وعارف دليلة. وعلى الرغم من الضغط المستمر على المعارضين، وجّهت، في مايو/ أيار 2003، رسالةٌ إلى الأسد وقعها ثلاثمائة مثقف ومحام وناشط سياسي، ناقشوا فيها أنّ الإصلاحَ لا يتناقض مع توجهاتِ الدولةِ وعقيدتها ومصالحها، بل يقوّيها في مواجهةِ إسرائيل التي تحتلّ الجولان والأراضي الفلسطينية. مع هذا، لم يُكتب للربيع الخجول النجاح، ولا حتّى الاستمرار على نغمة المسايرة المؤقتة تجنّباً لاستثارةِ العنفِ المجرّد.

وفي دولةٍ تراكمتْ فيها كلُّ أسس الهزائم الأخلاقية والإنسانية، بعدما اطمأنّ قادتها لتغوّل الخوف الذي ثبّت شخصنةَ السلطة، بينما السوريّ لا يملك قدرةً على الحركةِ والمناورة، وما استطاع شيئاً سوى الزوغان والرهان على الزمن، ربما فات النظامُ أنّ هذا الخناق تمرّن بطيء على التعاطي المحنّك مع استراتيجيةِ الرّعب، تظهر نتائجه ما إنْ يُصابَ النظامُ المغلق بشقوقٍ وتصدّعاتٍ تؤدّي إلى الإخلالِ بتوازناتِه الداخليةِ ومحاصصاته. تمثّل هذا التصدّع ببروز فئةِ الشباب المنفتح والمتعطّش للمشاركةِ في الحياةِ السياسية، والتي قادتِ البلادَ «مع جيل الإصلاحيين الأوّل» إلى انتفاضةٍ شاملةٍ على كلّ المحظوراتِ والمقدّسات، تمّ بفضلها كتم صفارات البوليس التي تعلن حالةَ طوارئ، ما أن يفتحَ السوريُّ فمه ليصرخَ في وجهِ الطغيان، كما نزعتْ عن صدورهم كابوسَ الأجهزةِ الأمنية التي تجعل من التعاطي بأيّ أمرٍ لا يدور في فلكِ النظامِ السائد خيانة وطنيّة، أو أسوأ من ذلك «عمالةً انتهازية» وليدةَ دوافع نفعيةٍ، تستحق كلَّ صنوفِ القهرِ والتعذيب.

(كاتبة سورية)

> دولة تراكمتْ فيها أسسُ الهزائم الأخلاقية والإنسانية، بعدما اطمأنّ قادتها لتغوّل الخوف الذي ثبّت شخصنةَ السلطة
>
> لم يُكتب للربيع الخجول النجاحَ، ولا حتّى الاستمرار على نغمة المسايرة المؤقتة تجنّباً لاستثارةِ العنفِ المجرّد

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads